

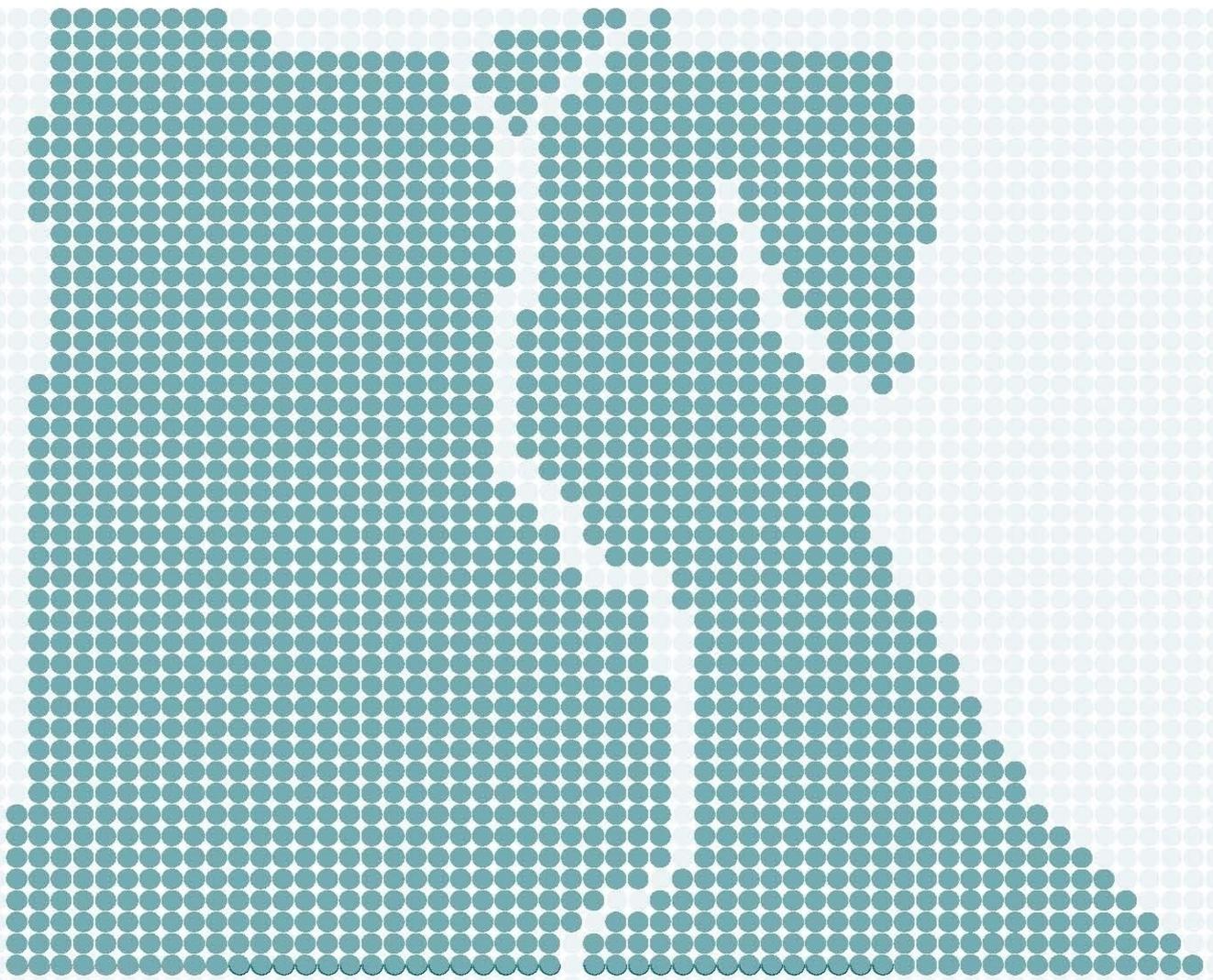
بارومتر الأعمال

٢٠١٧

العدد ٤٥



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

عن بارومتر الأعمال

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص. ويتضمن تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر) من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، كما يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الثاني (أكتوبر-ديسمبر) من ذات العام المالي.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز
طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، الغرفة التجارية الأمريكية بمصر - نائب رئيس مجلس إدارة المركز
محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة - أمين عام المركز
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم - أمين صندوق المركز
أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس لشركة BPE Partners
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة أتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

الرؤساء الشرفيون للمركز

جلال الزريرة، رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للاستشارات الإدارية

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من

الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

د. ضياء نور الدين - خبير اقتصادي أول (مستشار)
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي (مستشار)*
راما سعيد - اقتصادي أول (مستشار)
رشا سيف - اقتصادي أول*
نادين عبد الرؤوف - اقتصادي
هدى العبادي - اقتصادي
داليا مختار - اقتصادي (مستشار)
يارا هلال - باحث اقتصادي*
أحمد داوود - باحث اقتصادي

إدارة الإحصاء

خالد وحيد - مدير قسم الإحصاء*
أحمد فتحي - مساعد بحوث*
حسام خاطر - مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير*
فاطمة علي - محررة/ مترجمة*

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات*
إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - أخصائي الاتصالات الرقمية

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - محاسب أول
أماني مدحت - المساعد التنفيذي للمدير التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
صبحي حسين - مساعد
طارق عبد الباقي - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



بارومتر الأعمال

العدد ٤٥ - ٢٠١٧

ديسمبر ٢٠١٧

المحتويات

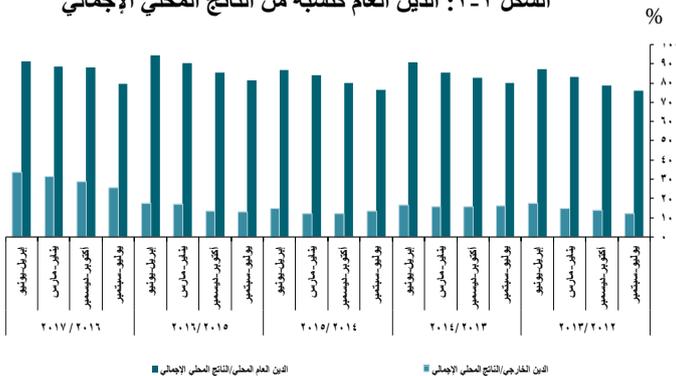
- ١..... نظرة عامة
- ٣..... مؤشر بارومتر الأعمال
- ٤..... تقييم الأداء السابق
- ٦..... استراتيجية الأعمال في المستقبل
- ٨..... المعوقات التي تواجه شركات الأعمال
- ٨..... توقعات السياسات
- ٩..... المنهجية
- ١٠..... ملحق الجداول

وبالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد ارتفع معدل التضخم في الربع محل الدراسة إلى ٣٣,٤ في المتوسط مقابل ٣١,٦% في الربع السابق، ويأتي هذا الارتفاع في أعقاب قرار خفض دعم الوقود نهاية يونيو الماضي. وجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قام بمواجهة الضغوط التضخمية برفع سعر الفائدة في شهر يوليو على الإيداع والاقراض بواقع ٢٠٠ نقطة أساس، وهو الارتفاع الثالث منذ قرار تحرير سعر الصرف. وقد شهد هذا الربع إجراءات أخرى منها زيادة أسعار الكهرباء.

وعلى جانب المالية العامة، أدت الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التي اعتمدها الدولة منذ ٢٠١٦ إلى مزيد من التحسن في مؤشرات المالية العامة ومنها انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ١,٧% خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٧ مقابل ٢,٠% خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويرجع هذا التراجع بالأساس إلى نمو الإيرادات العامة بمعدل يفوق معدل نمو النفقات.

واستمرت سياسة الحكومة في تمويل هذا العجز من خلال إصدار سندات وأذون خزانة بالعملة المحلية أو الأجنبية مما أدى إلى تضخم حجم الدين المحلي إلى نحو ٣١٦٠,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧ بما يمثل ٩٣% من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك ارتفع حجم الدين العام الخارجي ليلبلغ ٧٩ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٧ مقابل ٥٥,٨ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦ (شكل ٢-١) وفقا لأحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري.

الشكل ٢-١: الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

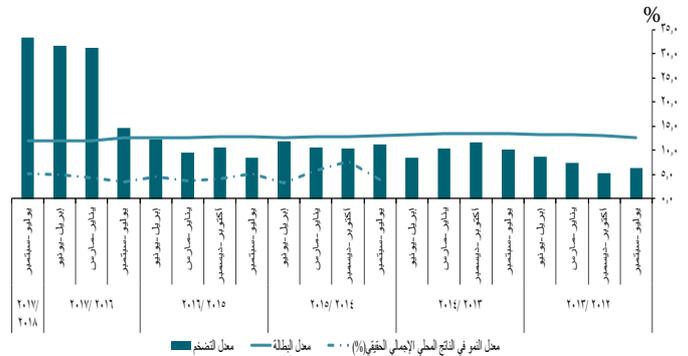


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

نظرة عامة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان عينة طبقية تتكون من ١٢٠ شركة حول تقييمها لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها خلال الربع الأول (يوليو - سبتمبر) من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، كما يستعرض توقعاتها خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨. وتمثل الشركات المشاركة في الاستبيان قطاعات الصناعات التحويلية بنسبة ٥٠%، والخدمات المالية بنسبة ١٣%، والتشييد والبناء بنسبة ١٢%، والنقل بنسبة ١٠%، والسياحة بنسبة ٩%، والاتصالات بنسبة ٧%. ويغطي المسح عددا من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة (تعريف البنك المركزي المصري). ووفقا للاستبيان يبدأ مجتمع الأعمال العام المالي الجديد بتفاؤل حول بوادر تعافي عدد من المؤشرات الاقتصادية ومنها تعافي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع إلى ٥,٢% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بنحو ٣,٤% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وانعكس ارتفاع معدل النمو في صورة انخفاض طفيف في معدل البطالة إلى ١١,٩٨% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل نحو ١٢,٦% خلال نفس الربع من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، ليسجل أدنى مستوى له خلال العامين الماضيين (الشكل ١-١).

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والبطالة والتضخم



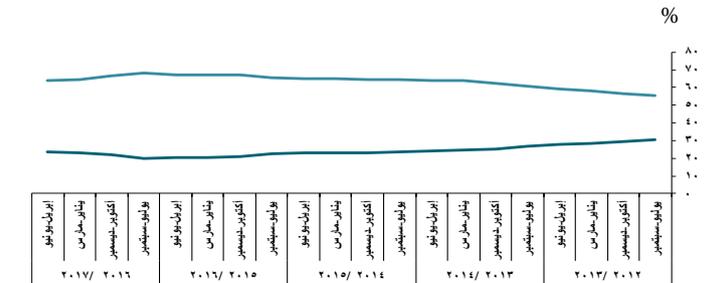
المصادر: وزارة المالية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

* بيان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الفترة يناير-مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ مبدئي وقابل للتعديل.

* بيان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الفترتين إبريل - مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، يوليو-سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٨ مصدره بيان صحفي.

ويؤثر تضخم حجم المديونية واستمرار الاستدانة سلبيا على تنافسية الاقتصاد المصري والتصنيف الائتماني له، ويفرض مزيدا من الضغوط على المالية العامة للدولة ويحد من قدرتها على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تتطلب زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي. كذلك سوف يقل حجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص لتمويل الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي لمزيد من الركود الاقتصادي وما يتبعه من تراجع في الإيرادات العامة (شكل ٣-١) وفقا لأحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي.

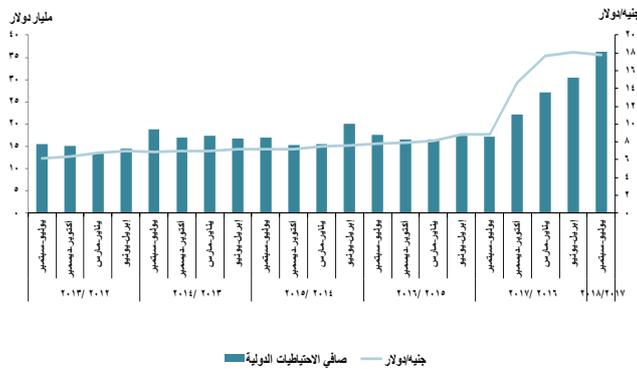
الشكل ٣-١: الائتمان المحلي كنسبة من إجمالي الائتمان (وفقا للقطاع)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

كما شهد صافي الاحتياطيات الدولية ارتفاعا في المتوسط خلال الربع محل الدراسة إلى ٣٦,٣ مليار دولار مقابل ٣٠,٤ مليار في الربع السابق من نفس العام المالي. وتأتي هذه الزيادة من حصول مصر على الشريحة الثانية من قرض صندوق النقد الدولي في يوليو الماضي وفائض الميزان التجاري وزيادة إيرادات السياحة ودخل قناة السويس. كذلك يرجع جزء كبير منها إلى القروض المباشرة واستثمارات الأجانب في أدون الخزانة، حيث بلغ استثمار الأجانب في أدون الخزانة ٢٨٤ مليار جنيه خلال الفترة التي أعقبت تحرير سعر الصرف. كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر الصرف مقابل الدولار قد شهد انخفاضا طفيفا في الربع محل الدراسة ليسجل ١٧,٧١ جنيه مقابل ١٨,٠٣ في الربع السابق نتيجة تحسن الموارد الدولارية في الجهاز المصرفي.

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

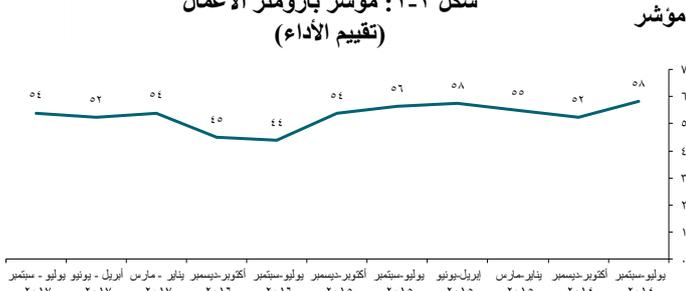
مؤشر بارومتر الأعمال

تحسن مؤشر تقييم الأداء واستقرار مؤشر التوقعات

من حيث التقييم، تحسن الأداء الكلي للشركات بمقدار نقطتين خلال الربع يوليو - سبتمبر ٢٠١٧ (شكل ١-٢) مقارنة بالربع السابق على الرغم من استمرار الحكومة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتأثير إجراءات الإصلاح على الشركات. كما تشير نتائج الاستبيان إلى ثبات توقعات الشركات من حيث القيمة بالنسبة للربع أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بالربع السابق ولكنها تأتي في اتجاه تفاؤلي؛ فقد بلغ المؤشر الإجمالي ٥٥ نقطة (الشكل ٢-٢).

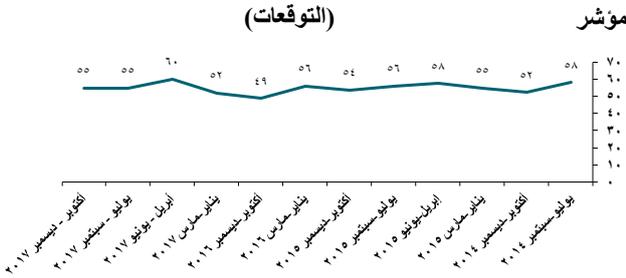
كذلك أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء (شكل ٢-٤) خلال الربع يوليو - سبتمبر ٢٠١٧ تحسن أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما جاءت نتائج الشركات الكبيرة في نفس الاتجاه، ولكن بمؤشر أقل من نظيره للشركات الصغيرة والمتوسطة. ولعل الفارق في مؤشرات المجموعتين نابع من كون تعافي الشركات الكبيرة واستفادتها من تحرير سعر الصرف بدأ بدرجة أسرع كما تبين من الأعداد السابقة من البارومتر. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فكان التحسن لديها متدرجا وبدأ في التسارع خلال الربع محل الدراسة. كما أظهرت التوقعات للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء توجهات إيجابية للربع التالي (أكتوبر-ديسمبر) ٢٠١٧ (شكل ٢-٣).

شكل ١-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (تقييم الأداء)



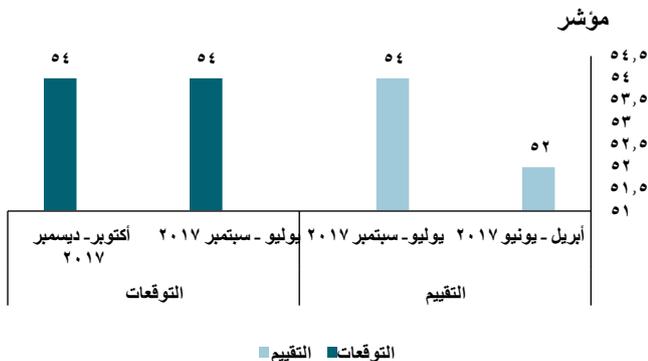
*البيانات الخاصة بالربعين (يناير-مارس، وإبريل-يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.
المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (التوقعات)



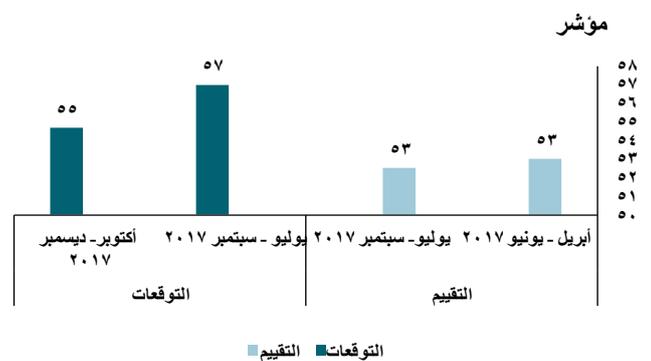
*البيانات الخاصة بالربعين (إبريل-يونيو، ويوليو - سبتمبر ٢٠١٦) غير متاحة.
المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٢-٤: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الصغيرة والمتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٢-٣: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الكبيرة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

تقييم الأداء السابق

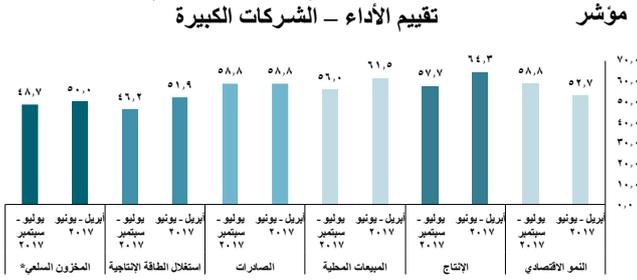
ارتفاع مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

على مستوى النشاط الاقتصادي، أفادت الشركات الكبيرة بارتفاع كل من المبيعات المحلية والصادرات خلال الربع محل الدراسة. ولكن شهد الربع ارتفاعا في المخزون مما يعني أن الزيادة في المبيعات المحلية والتصدير لم تستطع مواكبة الزيادة في الإنتاج، وأن آثار الصدمة الاقتصادية لا تزال حاضرة. وقد انعكس ذلك على الطاقة الإنتاجية التي شهدت انخفاضا خلال الربع (يوليو-سبتمبر) ٢٠١٧ (الشكل ٣-١).

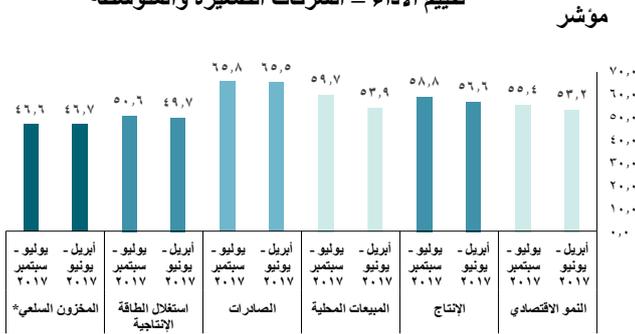
وجاءت مؤشرات تقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة أفضل من الشركات الكبيرة، حيث أدلت الأولى بنتائج أكثر إيجابية بالنسبة للمبيعات المحلية والصادرات في الربع يوليو - سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بالربع السابق، مما أدى إلى ارتفاع كل من الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية. وأظهرت النتائج ارتفاعا في مؤشر النمو الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالربع السابق، الأمر الذي ربما يعود إلى تزايد استخدام المدخلات المحلية (شكل ٣-٢).

وعلى المستوى القطاعي، سجل قطاع الخدمات أفضل مستويات الأداء مقارنة بقطاع الصناعات التحويلية. وداخل قطاع الخدمات، سجل قطاع الاتصالات أفضل مستويات الأداء، الأمر الذي ربما يعود لزيادة الإنتاج في شركات العينة مما انعكس على ارتفاع المبيعات المحلية، ويليه قطاع السياحة نتيجة زيادة عدد السائحين الوافدين لمصر خلال الربع محل الدراسة، ثم قطاع الوساطة المالية، مما يعزى إلى التحسن الكبير للقطاع نتيجة تطور أداء سوق المال وهو ما أشير إليه أيضا في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧/٢٠١٨. وشهد قطاعا التشييد والبناء والصناعات التحويلية تراجعاً في الآراء الإيجابية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام وصعوبة الاقتراض، بينما شهد قطاع النقل أكبر تراجع في الآراء بين القطاعات نتيجة لتضايف أسعار خدمات الطرق.

شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



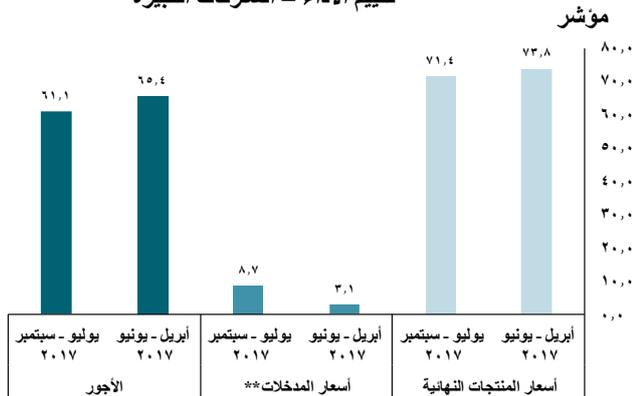
شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة



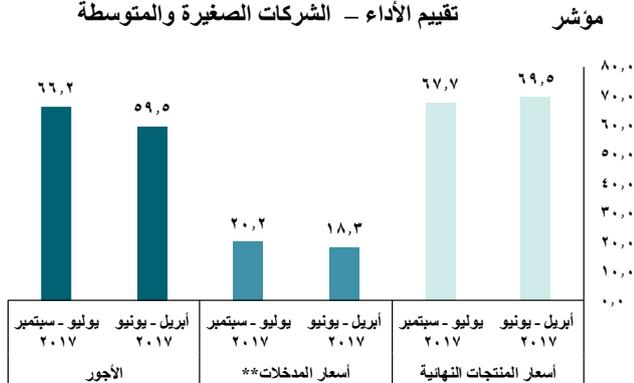
المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

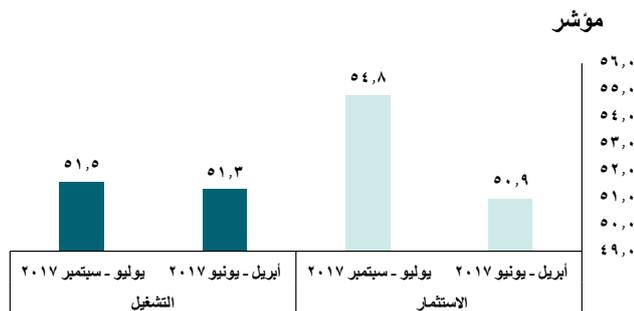
شكل ٣-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



شكل ٣-٤: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



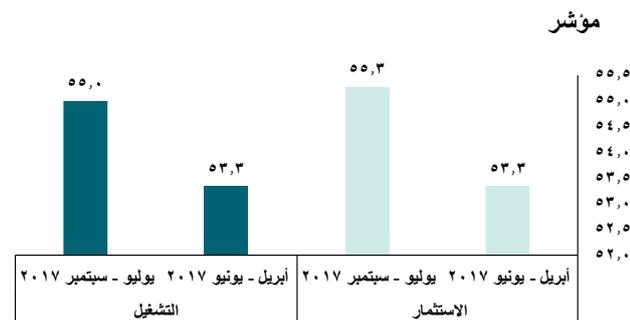
شكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



تحسن مؤشري الاستثمار والتشغيل

تحسن مؤشر الاستثمار خلال الربع محل الدراسة سواء للشركات الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة وهو ما يمكن إرجاعه للتفاؤل نتيجة جدية الحكومة في تبني تدابير الإصلاح التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار سواء من خلال اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار أو إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية. كما ارتفع مؤشر التشغيل بالنسبة للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعكس المردود الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية (الشكلان ٣-٥ و ٣-٦).

شكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الصغيرة والمتوسطة

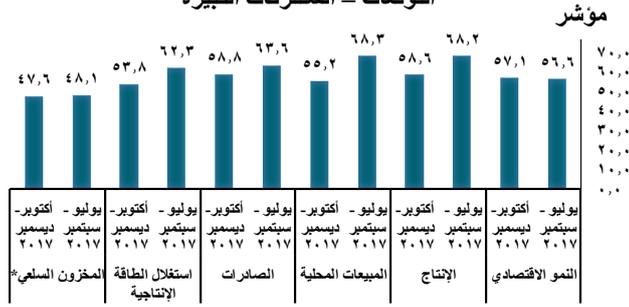
جاءت توقعات الشركات للربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ مرتفعة، ولكن أقل تفاؤلاً من الربع السابق من نفس العام. حيث يتوقع مجتمع الأعمال استمرار ارتفاع الآراء الإيجابية بالنسبة للمبيعات المحلية والصادرات، مما أدى إلى استمرار ارتفاع مؤشر التوقعات لكل من الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية. وقد يرجع تزايد الآراء الإيجابية حول المبيعات المحلية إلى استمرار الآراء الإيجابية للنمو الاقتصادي مقارنة بالربع السابق والتزام شركات العينة تجاه خطط الإنتاج في المستقبل (شكل ٤-١). كما أظهرت النتائج تشابه توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة للربع محل الدراسة مع توقعات الشركات الكبيرة لمؤشرات النشاط الاقتصادي كافة. ولكن لا تزال مؤشرات المخزون توضح ارتفاع مستوياته.

وعلى المستوى القطاعي، جاءت التوقعات الأكثر تفاؤلاً من قطاعي الخدمات المالية والاتصالات ويليهما قطاع الصناعات التحويلية، في حين جاءت التوقعات الأكثر سلبية من قطاع السياحة والنقل، الأمر الذي ربما يعزى إلى عدم وجود ارتباطات بتعاقدات مستقبلية لشركات العينة في القطاعين.

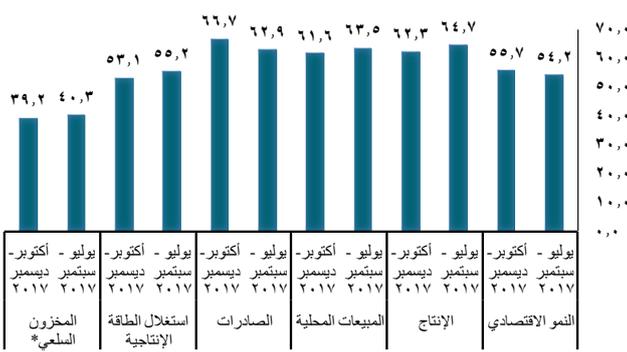
توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور

تتوقع غالبية الشركات الكبيرة استمرار ارتفاع مؤشرات أسعار المنتجات النهائية والأجور وإن كانت شهدت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالربع السابق. كما تتوقع استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات وإن كان بدرجة أقل من الربع السابق (شكل ٤-٣)، الأمر الذي يمكن تفسيره باستمرار تأثير خفض دعم المنتجات البترولية وزيادة أسعار الكهرباء في الربع السابق. وجاءت نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة مماثلة لنتائج الشركات الكبيرة (شكل ٤-٤).

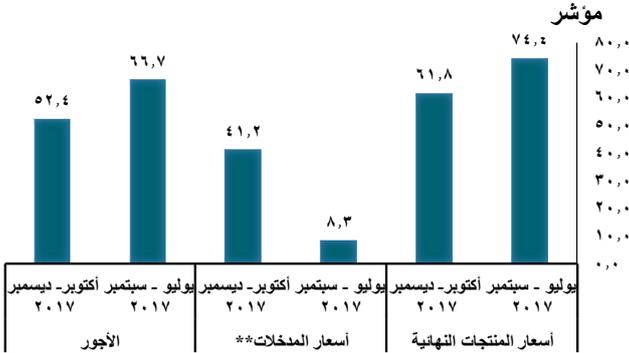
شكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الكبيرة



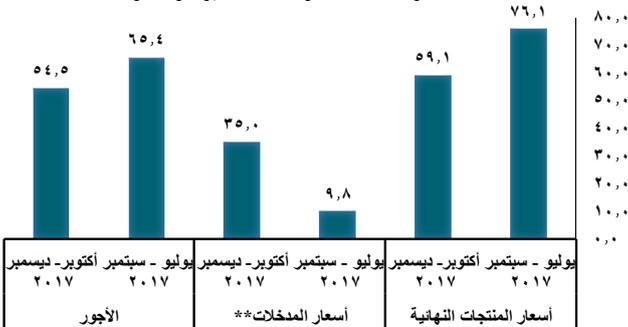
شكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٤-٣: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الكبيرة



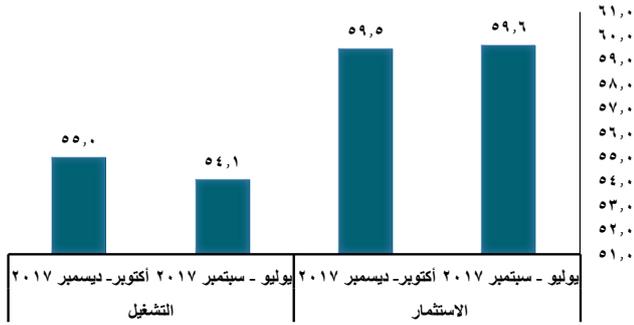
شكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



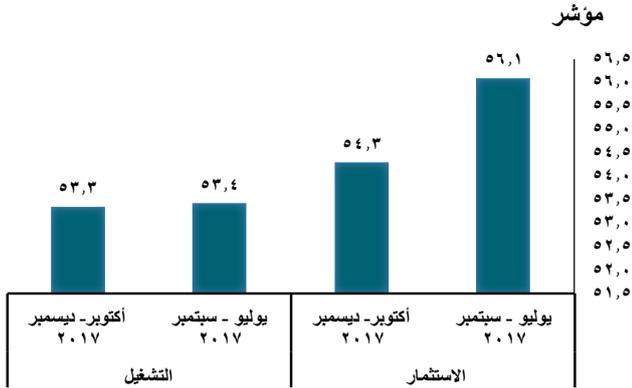
المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

شكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الكبيرة



شكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بتحسين مؤشري الاستثمار والتشغيل

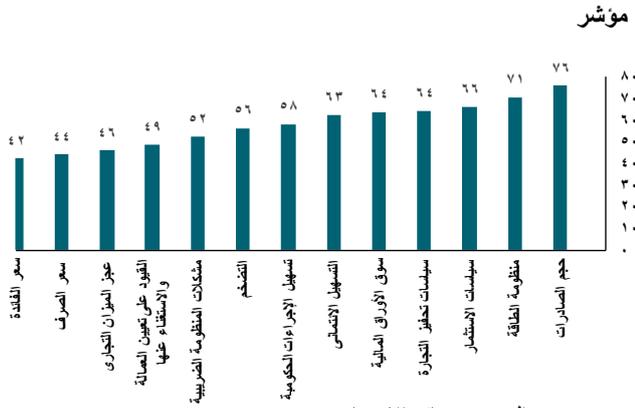
أفادت توقعات غالبية الشركات الكبيرة بارتفاع مستويات الاستثمار والتشغيل خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر) للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالربع السابق، مما يعزى إلى قرار رفع سعر الفائدة في الربع السابق واستمرار صعوبة الحصول على الخدمات المالية. وجاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة مماثلة لتوقعات الشركات الكبيرة (شكل ٤-٦).

توقعات السياسات

تحسن متوقع في حجم الصادرات ومنظومة الطاقة وسياسة الاستثمار

وفقا للشكل ٦، تتوقع غالبية الشركات زيادة الصادرات في الربع القادم نتيجة تحرير سعر الصرف مما أكسب السلع المصرية ميزة تنافسية في السوق العالمية، وتحسن في كل من منظومة الطاقة وسياسات الاستثمار لتوفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تتوقع تبني الحكومة سياسات لتحفيز التجارة. غير أن نسبة كبيرة من الشركات لا تتوقع انخفاض سعر الفائدة نتيجة للسياسة النقدية التي تتبعها الحكومة للسيطرة على التضخم.

شكل ٦: توقعات السياسات



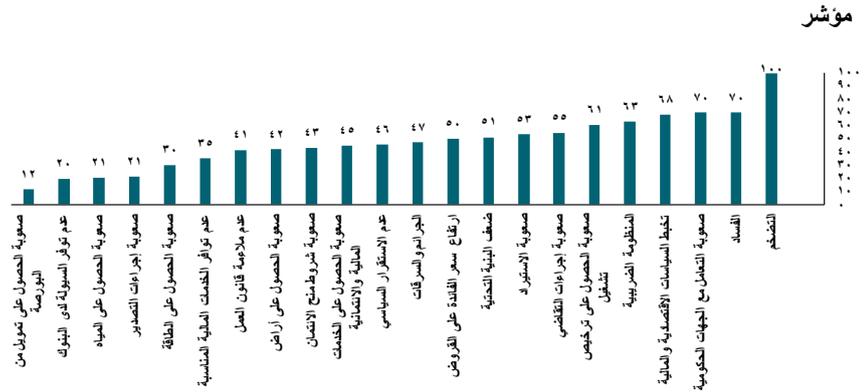
المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، والفساد، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والمنظومة الضريبية

يوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الفترة محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة. وتحديدًا، أعربت الشركات عن مخاوفها من التضخم والفساد وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية والمنظومة الضريبية. ويأتي ترتيب المعوقات مشابهًا نسبيًا لنظيره في المسح السابق، مما يشير إلى عدم إحراز أي تقدم ملموس على صعيد إزالة المعوقات، حيث تصدرت الضغوط التضخمية المعوقات نتيجة تدابير الإصلاح الاقتصادي خلال الربع محل الدراسة. وقد اتخذت الحكومة بعض التدابير للسيطرة على التضخم مثل رفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض بين البنوك، إلا أن هذا القرار اعتبره مجتمع الأعمال من المعوقات. ويأتي الفساد في المرتبة الثانية في قائمة المعوقات التي تواجه مجتمع الأعمال، مما يشير إلى ضرورة تبني مزيد من التدابير لمكافحة الفساد. وجاءت صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية في المرتبة الثالثة، تليها المنظومة الضريبية والتي لا يمكن فصلها عن زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة. وجدير بالذكر أن الحصول على تمويل من سوق الأوراق المالية كان أقل المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال.

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

جدول م ١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠١٧)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	٣٢	٤٢	٢٧	٥٢	٢٩	٦٤	٧٠	٣٠	٠	٧٧	٤٢	٣٣	٤٧	٦٢	٤٧	٤٧	٧	٦٤
النشاط الاقتصادي	٤٠	٣٢	٢٨	٥٤	٥٠	٣٦	٦٣	٣٠	٢٠	٦٢	٢٥	٢٥	٥٠	٧٥	١٣	٦٣	١٩	٦٨
الإنتاج	٤٠	٣٢	٢٨	٥٤	٥٠	٣٦	٦٣	٣٠	٢٠	٦٢	٢٥	٢٥	٥٠	٧٥	١٣	٦٣	١٩	٦٨
المبيعات المحلية	٣٩	٢٩	٢٢	٥٣	٦٤	٢١	٧١	٦٠	١٠	٦٩	٤٢	٣٣	٤٧	٧٥	١٣	٦٧	٢٠	٧١
الصادرات	٤٨	٤٤	٨	٦٤	-	-	-	-	-	٦٧	٥٠	١٧	٥٦	٥٠	٠	-	-	-
المخزون	١٩	٦٦	١٥	٤٩	٢٩	٥٠	٢٩	٣٠	٣٠	٥٠	٤٢	٨	٣٩	٠	٣٣	٦٧	٠	٤٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٢٠	٥٩	٢٠	٥٠	٧	٧٩	٤٨	٢٠	٣٠	٤٧	٨	٦٧	٤٥	١٤	٧١	١٤	٨٠	٥٦
الأسعار	٦٤	٣١	٥	٧٣	٣٦	٦٤	٦١	٧٠	٢٠	٧٥	٦٧	٣٣	٧٥	١٤	٨٦	٤٧	٢٠	٦٠
أسعار المنتجات النهائية	٧٦	٢٤	٠	١٩	٧٩	٢١	١٨	٨٦	١٤	١٣	٩١	٩	٨	٧١	٢٩	٧٠	٣٠	٢٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٠	٤٨	٢	٦٦	٥٠	٥٠	٦٧	٤٠	٦٠	٦٣	٤٢	٥٨	٦٣	٠	٥٧	٤٤	٥٦	٦٤
مستوى الأجور	٥٠	٤٨	٢	٦٦	٥٠	٥٠	٦٧	٤٠	٦٠	٦٣	٤٢	٥٨	٦٣	٠	٥٧	٤٤	٥٦	٦٤
المدخلات الأساسية	٢٥	٦٨	٧	٥٦	٢٩	٧١	٥٨	٠	٩٠	٤٧	٨	٩٢	٥٢	٢٥	٦٣	٢٥	٧٥	٥٧
الاستثمار	٢٢	٦٢	١٧	٥٢	٢١	٦٤	٥٢	٢٠	٧٠	٥٣	٨	٨٣	٥٠	١٣	٨٨	١٩	٨١	٥٥
التشغيل	٢٢	٦٢	١٧	٥٢	٢١	٦٤	٥٢	٢٠	٧٠	٥٣	٨	٨٣	٥٠	١٣	٨٨	١٩	٨١	٥٥

جدول م ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٧)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	٣٣	٤٨	١٨	٥٥	٣٦	٥٧	٥٩	٣٠	٧٠	٥٩	٩	٨٢	٥٠	٢٥	٧٥	٥٣	٤٠	٦٧
النشاط الاقتصادي	٤٢	٣٧	٢٢	٥٧	٦٤	٢٩	٧٢	٣٠	٢٠	٤٢	٢٥	٦٧	٥٥	٦٣	٢٥	٨٨	٦	٨٨
الإنتاج	٤٢	٣٧	٢٢	٥٧	٦٤	٢٩	٧٢	٣٠	٢٠	٤٢	٢٥	٦٧	٥٥	٦٣	٢٥	٨٨	٦	٨٨
المبيعات المحلية	٤٤	٣١	٢٥	٥٧	٥٧	٢٩	٦٧	٢٠	٢٠	٣٣	٢٥	٧٥	٥٧	٦٣	٢٥	٨٧	٧	٨٨
الصادرات	٥٤	٤٢	٤	٦٨	-	-	-	-	-	٤٠	١٧	٦٧	٥٠	١٠٠	٠	-	-	-
المخزون	٢٨	٧٢	٠	٤٢	٤٣	٥٧	٣٦	٥٠	٥٠	٣٣	١٧	٨٣	٤٥	٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٨	٦٨	١٣	٥١	٢١	٧١	٥٤	٢٠	٤٠	٤٣	٢٥	٧٥	٥٧	٢٩	٧١	٣١	٦٩	٥٩
الأسعار	٤٢	٥١	٧	٦٢	٢١	٧١	٥٤	٤٠	٦٠	٦٣	٢٥	٧٥	٥٧	٠	١٠٠	٤٠	٦٠	٦٣
أسعار المنتجات النهائية	٤٧	٥٣	٠	٣٤	٤٣	٥٧	٣٦	٤٣	٥٧	٣٦	٣٦	٦٤	٣٩	٥٠	٥٠	٢٥	٧٥	٤٣
أسعار المدخلات الوسيطة	١٣	٨٥	٢	٥٣	١٤	٨٦	٥٤	٢٠	٨٠	٥٦	٨	٩٢	٥٢	٢٥	٧٥	٢٥	٧٥	٥٧
مستوى الأجور	١٣	٨٥	٢	٥٣	١٤	٨٦	٥٤	٢٠	٨٠	٥٦	٨	٩٢	٥٢	٢٥	٧٥	٢٥	٧٥	٥٧
المدخلات الأساسية	١٨	٧٨	٣	٥٤	٢١	٧١	٥٤	٧	٧١	٥٠	٠	١٠٠	٥٠	٢٥	٧٥	٢٨	٦٣	٦٢
الاستثمار	١٣	٨٣	٣	٥٣	٢١	٧٩	٥٦	٠	١٠٠	٥٠	٠	١٠٠	٥٠	١٣	٨٨	١٩	٨١	٥٥
التشغيل	١٣	٨٣	٣	٥٣	٢١	٧٩	٥٦	٠	١٠٠	٥٠	٠	١٠٠	٥٠	١٣	٨٨	١٩	٨١	٥٥

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقاً لحجمها) (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٧)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	٣١	٥٥	١٤	٥٦	٣٢	٥٩
النشاط الاقتصادي	٥٠	٣٣	١٧	٦٢	٤٥	٢٣
الإنتاج	٥٠	٣٠	٢٠	٦٢	٤١	٢٧
المبيعات المحلية	٥٤	٣٩	٧	٦٧	٤٦	٢٣
الصادرات	٣٥	٦٥	٠	٣٩	٩	٩١
المخزون	٢٣	٦٥	١٢	٥٣	١٨	٧٧
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٣٤	٦٢	٤	٥٩	٤١	٥٥
الأسعار	٤٦	٥٤	٠	٣٥	٣٠	٧٠
أسعار المنتجات النهائية	١٧	٨٢	١	٥٤	٩	٩١
أسعار المدخلات الوسيطة	١٨	٧٩	٣	٥٤	٣٢	٦٨
مستوى الأجور	١٤	٨٤	٢	٥٣	١٨	٨٢
المدخلات الأساسية	١٨	٧٩	٣	٥٤	٣٢	٦٨
الاستثمار	١٤	٨٤	٢	٥٣	١٨	٨٢
التشغيل	١٤	٨٤	٢	٥٣	١٨	٨٢

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقاً لحجمها) (يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠١٧)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	٣٦	٤٣	٢١	٥٥	٣٦	٥٥
النشاط الاقتصادي	٤٥	٣٤	٢١	٥٩	٥٠	٣٢
الإنتاج	٤٨	٢٩	٢٣	٦٠	٥٠	١٨
المبيعات المحلية	٥٢	٤١	٧	٦٦	٤٢	١٧
الصادرات	٢٧	٥٧	١٦	٤٧	١٤	٧٧
المخزون	٢٠	٦٢	١٨	٥١	٥	٧٧
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٥	٤٠	٥	٦٨	٦٤	٢٧
الأسعار	٧٥	٢٥	٠	٢٠	٩٠	١٠
أسعار المنتجات النهائية	٤٩	٤٩	١	٦٦	٣٦	٦٤
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٢	٧٣	٥	٥٥	٢٣	٧٣
مستوى الأجور	١٩	٦٦	١٤	٥٢	١٨	٨٢
المدخلات الأساسية	٢٢	٧٣	٥	٥٥	٢٣	٧٣
الاستثمار	١٩	٦٦	١٤	٥٢	١٨	٨٢
التشغيل	١٩	٦٦	١٤	٥٢	١٨	٨٢

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
^٢ مساو للمؤشر البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.